PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram**
DATE:	**8-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,000,000**
TITLE :	**The Secret World of Counterfeit Drugs**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Drug- Related News**
REPORTER:	**Sayed Salah**

ظاهرة غش الأدوية ، لدرجة أنه لم يعد باستطاعة أحد ، مهما بكن مستوى ثقافته، أو خبرته، أو شهادته العلمية، أن يفرق ، من حيث الشكل ، بين عبوة دواء أصلية، أو مغشوشة.. فكلاهما متشابه الى حد كبير !

وكثيرمنا يشترى الدواء لنفسه أو لأسرته، فإذا به يفاجأ بعد ثلاثة أيام من تعاطى الدواء، ان حالته الصحية لم تتحسن، أو تدهورت ، أو إزدادت سوءا، والسبب، ان الدواء الذى تم شراؤه، إما مغشوشا ، أو منتهى الصلاحية، أو

تمت تعبئته فى مصانع بير السلم، بالعصائر، أو سكر البودرة أو الترمس المطحون، أو البيكنج بودر! نحن أمام كارثة حقيقية، ضحاياها المرضى، والدواء المصرى الذى تدهورت سمعته محليا وعالميا بسبب عمليات الغش والتقليد!!

«تحقيقات الأهرام» تفتح الملف.. وتطالب بتكثيف الرقابة:

العالم السرى لـ «الأدوية المغشوشة» !

تعبئة فوارغ الأدوية المستعملة بالنشا والترمس المطحون وسكر البودرة والبيكنج بودر.. والحقن بمادة صابونية!!

تحقيق: سيد صالح

للأدوية المغشوشة أشكال كثيرة، فمن الغشاشين، من يتزع تاريخ الصلاحية، ويستبدله بتاريخ آخر جديد، ومنهم من يجمع عبوات الأدوية الفارغة من الفصائل، ثم يقوم بتعبئتها بمواد لا تمت للمستحضرات الدوائية بصلة، كالنشا، وسكر البودرة، و الترمس المطحون، ومنهم من يقوم بتعبئة الحقن بالصابون، ومنهم أيضا من يقلد الأقراص مرتفعة الثمن، أو المضادات الحيوية - من حيث اللون والشكل بمواد عديمة الفائدة . أما متى، وكيف، وبأية مواد، تم تصنيع أو تعبئة العبوات الدوائية فلا أحد يعرف. إذ تبقى الصناعة، والتعبئة سرا في عقول الغشاشين، وضمائرهم الميتة، لا يبوحون به إلا أمام جهات التحقيق إذا تم ضبطهم.

مافيا تدوير الدواء

وقد فجرت النقابة العامة للصيادلة ، قضية إعادة تدوير الأدوية منتهية الصلاحية، بعد كتابة تواريخ جديدة على عبوات الدواء، والتي تمثل جريمة مكتملة الأركان.

وبعد فترة ، قدم عدد من أعضاء مجلس النقابة بلاغا للنائب العام، أكدوا فيه أن مافيا إعادة تدوير الدواء تأتى كنتيجة مباشرة لتعنت شركات الدواء، وغرفة صناعة الأدوية، في تنفيذ القرارات الوزارية رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٠٣، والمنشور الدورى رقم ١٩ لعام ٢٠١١، واللذان يلقيان بضرورة سحب هذه الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات، وإعدامها بمحاضر إعدام رسمية تحت إشراف الإدارة المركزية للشئون الصيدلية.

مخازن الدواء متهمة

تحصل مافيا الدواء المغشوش، - كما يقول الدكتور محمد سعودى وكيل النقابة العامة للصيادلة - على ماكينات التعبئة والتغليف من مصادر عديدة، فالبعض قد يشتريها من المصانع التي تقوم بعمليات تطوير ماكيناتها، وتكهين الماكينات القديمة، فتعلن عن مزادات لبيعها ، فيتقدم محترفو الغش ،الشراءها، لاستخدامها في تعبئة وتغليف الأدوية المغشوشة، غير المطابقة للمواصفات. كما يلجأ البعض منه لأستيراد ماكينات مستعملة لتعبئة وتغليف الدواء من الخارج، ومن ثم يجب تدخل علميات التفتيش والرقابة، لمنع تسرب مثل هذه الماكينات مافيا غش الدواء، فيستخدمونها في تعبئة مواد ردية، ويقومون ببيعها على أنها أدوية صالحة للاستخدام الآمن ، بالرغم من مخاطرها الشديدة على صحة الإنسان ، كما ينبغى زيادة عدد التفتيش ، ورفع كفاءتهم عبر التدريب على اكتشاف الأدوية الفاسدة والمغشوشة، وزيادة دخلهم المادي، لتشجيعهم على القيام بدورهم في الرقابة، وضبط المخالفين وتقديمهم للمحاكمة.

سالتاه ما هى نسبة الأدوية المغشوشة المتداولة فى سوق الدواء المصرية:

د. سعودى لا توجد إحصاءات رسمية، بشأن نسب الغش في الدواء ، غير أن بعض التقديرات تذهب إلى أن هذه النسب تتراوح بين ٧ و ١٠٪ من سوق الدواء.

وهنا ، والكلام مازال للدكتور محمد سعودى لابد أن نفرق بين الدواء المغشوش، أو التحذير من تداول شنطة خاصة فى منتج دوائي محدد، بينما تكون هناك الكميات سلبية ، والأخيرة لا توجد مخاوف من تعاطيها على الإطلاق ، وتكمن المشكلة الأساسية في ضرورة تفعيل هيبة الدولة، لضبط سوق الدواء ، وتكثيف الرقابة في مختلف مناطق الجمهورية، خاصة المناطق العشوائية، التي تجد مافيا الغش ، فرصا كبيرة فيها لتروج الأدوية الفاسدة أو المغشوشة، كما يجب مواجهة الدواء المهرب، والذى يجد سوقا رائجة، بهدف تحقيق الربح السريع دون وازع من ضمير، ومن الوارد وصول كميات من هذه الأدوية المغشوشة أو الفاسدة ، أو حتى المهربة إلى الصيدليات، لكننا نعول هنا على ضمائر الصيادلة، للامتناع عن التعامل مع مافيا غش الأدوية .أوالمخازن الصغيرة المرخصة أو غير المرخصة ، والتي يمتلكها أشخاص لا علاقة لهم بمهنة الصيدلة، وإنما يمتلكون المال، ويقومون بإنشاء مخازن بهدف تحقيق الربح فقط ، دون مراعاة لصحة المرضى، ودون اكتراث بمخاطر تعاطى هذه النوعية من الأدوية سيئة السمعة عليهم.

كيف تضمن سلامة الدواء؟

ولكى نضمن للمستهلك سلامة الأدوية، التى تقوم بشرائها من الصيدليات، ومطابقتها للمواصفات، فالأمر ينحصر فقط ، والكلام مازال لوكيل نقابة الصيادلة ، في ضرورة عدم تعامل الصيدليات مع مخازن سيئة السمعة، حتى لا يتسرب إليها دواء مغشوش أو فاسد، لكن في كل الأحوال يجب تشديد العقوبات على المخالفين ، وقد قدمت نقابة الصيادلة مقترحا لوزارة الصحة، بضرورة تشديد العقوبات ، وزيادة قيمة الغرامة ، للمصنع والمروج ، فكلاهما شريك في الجريمة ، ولابد من وقف حملة ترخيص مخازن الأدوية لغير الصيادلة، لضمان سلامة الدواء، الذى يتم تداوله في الأسواق، ومطابقته للمواصفات القياسية المقررة في هذا الشأن.

مصر تجتاز المعدلات العالمية

ويشكل عام ، والكلام هنا للدكتور أحمد فاروق عضو مجلس النقابة العامة للصيادلة، فإنه لا توجد نسب محددة لدواء المغشوش في مصر، لكن هذه النسب تتخطى المعدلات العالمية، كما أن الدواء المغشوش، لم يعد يقتصر على مرض بعينه ، لكن مافيا الغش تستهدف جميع المرضى على اختلاف أمراضهم، ويسألني هل تتخيل أن أدوية سيولة الدم الخاصة بمرضى القلب قد تعرضت للغش هى أيضا؟

مصانع بير السلم

تأتى إلى المشكلة الأخطر والأهم في سوق الدواء وهى مصانع بير السلم، والتى تقوم بإنتاج أدوية مغشوشة، وترويجها لدى مخازن الأدوية الصغيرة، والتى قد تكون مرخصة أو غير مرخصة، حيث يجرى تعبئة العبوات الدوائية بمواد غير فعالة، أو ضارة بصحة الإنسان، بعيدا عن أعين أجهزة الرقابة، ولذلك اقترحت النقابة العامة للصيادلة، تشديد عقوبة الغش في الدواء، إلى الإعدام، ومطالبت الجهات المعنية بذلك، وسوف تعقد النقابة مؤتمرا خلال الفترة القادمة مع غرفة صناعة الدواء، باتحاد الصناعات، لمناقشة هذه المقترحات، وبحث آليات تنفيذها

أما إعادة تدوير الأدوية، فهو يمثل ظاهرة فى الأسواق، حيث يقوم محدودو الضمير- فى ظل تعنت شركات الدواء، فى إرجاع الدواء الذى أوشكت صلاحيته على الانتهاء، أو انتهت بالفعل، والتى يجب إعدامها بالطرق الفنية والصحية المقررة، ويقوم البعض بتغيير تاريخ الصلاحية، بتاريخ جديد، حتى لا يتكبدوا خسائر، وإعادة طرحها للمرة أخرى، بعد أن تكون قد فقدت صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، دون النظر إلى مخاطرها على صحة من يتعاطاها.

وتصل تلك النوعية من الدواء إلى الصيدليات كما يقول عضو مجلس النقابة العامة للصيادلة- عن طريق مافيا إعادة تدوير الدواء ، كما تصل الأدوية المهربة للصيدليات أيضا عبر مافيا التهريب المنهج والمنظم، أو عبر المخازن غير المرخصة، أو المرخصة لأشخاص لا علاقة لهم بمهنة الصيدلة، مما يستلزم ضرورة إعادة النظر فى تراخيص مخازن الأدوية، لضمان سلامة الدواء، مؤكدا فى الوقت نفسه أن ماكينات تعبئة الدواء وتغليفة، صارت متاحة، سواء عن طريق المصانع التي تقوم بتكهين ماكيناتها، أو عن طريق استيرادها من الصين، والهند ، وتايلاند، وتايوان، أو عن طريق تصنيعها يدويا، كما تباع تلك الماكينات في مناطق عديدة فى مصر ، أتذكر منها السبتية والزاوية الحمراء.

تشديد العقوبات

الدواء المغشوش ، كما يقول الدكتور محيى حافظ عضو غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات- لا يمثل ظاهرة، لكنه يمثل حقيقة واقعة فى سوق الدواء ، سيتم التصدى لها من خلال تشريع جديد تم إعداده، بحيث يتم تغليظ عقوبة غش الدواء، لتصل إلى الإعدام، وتتفاوت العقوبة المقترحة فى غش الدواء بين الإعدام وحتى السجن المؤبد أو السجن لمدة ٣ سنوات حسب الجريمة المرتكبة فضلا عن زيادة الغرامات المقررة على المخالفين لتصل إلى مليون جنيه ، ذلك أن غش الدواء، يعد جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار ، وهذه التعديلات التشريعية المقترحة، يجب أن يصدر بالتوازى معها قرارات وزارية، وقد ناقشناها بحضور ممثل من وزارة الصحة، وتقوم الوزارة بصياغتها فى صورة قانون جديد، سنبرأ إلى أن الدواء، يتم ترويجه عبر مخازن مرخصة أو غير مرخصة، يقل أصحابها على شراء أدوية من مصادر مجهولة المصدر، بدون فواتير، كما يقل بعض الصيادلة على شراء هذه النوعية من الدواء، تحت مسمى الدواء المسروق، بدون فواتير ، بزعم حصول المشترى على خصومات مالية كبيرة تتراوح بين ٣٠-٤٠٪ ، ولذلك يجب فرض رقابة صارمة على الفواتير

وإذا أردنا تفعيل الرقابة على سوق الدواء، والصيدليات ، كما يقول الدكتور محيى حافظ، فلابد أن يلتزم التفتيش الصيدلى ، بطلب فاتورة الشراء من الصيدلى، كما يجب زيادة عدد المفتشين، إذ أنه ليس من المعقول أن يقوم ٢٠٠٠ مفتش فقط، مهمتهم التفتيش على ٦٤ ألف صيدلية، ولابد أن يعلم الصيدلى المتقاعس عن تقديم فواتير الشراء التى تثبت المصدر الشرعى للدواء، الذى يقوم ببيعه، فإنه يضع نفسه تحت طائلة القانون، كما يجب التصدى لتجارة ماكينات تعبئة وتغليف الدواء المغشوش، والتى تقوم مافيا الغش بالحصول عليها بعد تكهينها

استيراد ماكينات التعبئة من الصين وتايوان وتايلاند.. وتصنيعها محليا فى السبتية والزاوية الحمراء والاسكندرية.. ومخازن الأدوية فى قفص الاتهام

فى المصانع الكبيرة، أو يحاولون استيرادها من الخارج ، وإدخالها بفواتير مضروبة، على أساس أنها جديدة وليست خربة، كما يجب تكثيف الرقابة على المنافذ الحدودية، لمنع تسرب الدواء المغشوش أو المهرب، مؤكدا أن الدواء المغشوش فى السوق المحلية يمثل ٥٪ من الأدوية المهربة من الخارج، وهناك كميات كبيرة من تلك الأدوية تجد سوقا رائجة فى مصر، ومن أبرزها عقار الترامادول.

جريمة مكتملة الأركان

تعتبر الأدوية المغشوشة وتداولها ، و التكلام للدكتور محمد على عز العرب رئيس وحدة الأورام بالمعهد القومى للكبد، المستشار الطبى المركز المصرى للحق فى الدواء-جريمة مكتملة الأركان تستوجب تغليظ عقوبتها لتشمل الحبس ومضاعفة الغرامة الموجودة حاليا لتصبح رادعة لكل من تسول له نفسه التجارة والتنكب من تلك الأدوية لما تسببه من خطورة مؤكدة على حياة الإنسان وللأسف الشديد أصبحت ظاهرة فى مصر تلقا المكاسب الضخمة من وراء هذه التجارة المحرمة ولتدنى العقوبة الجنائية حيالها مما يستوجب سرعة تغليظ المشرع لعقوبة تلك الجريمة الخطيرة على صحة الإنسان التى تعتبر الثروة الحقيقية للوطن.

ووفقا للتقديرات - والكلام لـ د. عز العرب- يوجد ٦٢ ألف صيدلية فى مصر، ويبلغ حجم تداول الأدوية أكثر من ٣٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٤، كما أن هناك حوالى ١٦٠٠ دواء مغشوش فى مصر، عبر مصادر مختلفة، فمنها ما يتم تهريبه من الخارج ، أو من شركات أدوية ، أوصناعة بير السلم، بحثا عن الربح السريع، بينما تتراوح نسبة تجارة الأدوية المغشوشة فى مصر، بين ٧ و١٠ ٪ من حجم الأدوية المتداولة فى السوق، وهى نسبة مفزعة وخطيرة جدا.

أما سبب تفاقم تلك الظاهرة فى مصر ، فيكمن- كما يقول د. عز العرب- فى بعض مخازن الأدوية والتى يقدر عددها فى مصر بنحو ١٠٠٠ مخزن، وهى مرخصة أساسا للعمل فى المستلزمات الطبية لكنها تعمل فى الأدوية بالمخالفة للقانون!! و يعمل أغلبها بدون ترخيص ويتم استغلالها من خلال مصانع بير السلم التى تعيد تدوير أدوية التأمين الصحى وأدوية الشرطة والجيش وأدوية المستشفيات العامة وأدوية من صيدليات ومندوبى الدعاية لشركات الأدوية و يفارق خمسم كبير

وتعريف الدواء المغشوش هو تلك الدواء، سجهول المصدر وغير مسجل بالإدارة المركزية للصيدلة بوزارة الصحة وتشمل الأدوية الخالية من المادة الفعالة، أو أن تكون المادة الفعالة أقل من المنصوص عليه فى ملف التسجيل، أو أن يكون مضافا للدواء، مواد أخرى، هذا إلى جانب تجارة الأدوية منتهية الصلاحية التى قدرت بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه عام ٢٠١٤ ، وهو رقم ضخم ، يغرى أصحاب النفوس الضعيفة من التاجرين بصحة المصريين.

فضائيات فى قفص الاتهام

تأتى إلى المنتجات التى يتم الإعلان عنها بالفضائيات ، عبر إعلانات مضللة على كونها علاجات، وهى ليست بأدوية وغير صالحة للاستخدام، ولا تحقق أى فائدة طبية، ولم يتم تسجيلها بوزارة الصحة، ولها أضرار سيئة ويستخدمها المرضى، معتقدين أنها أدوية لأمراضهم مثل السرطانات وأمراض الكبد والضعف الجنسى والتنحيف، حسب تلك الإعلانات تتركب الأدوية الأصلية مما يؤدى لتفاقم وضعهم الصحى مما يؤدى إلى الوفاة أحيانا وللأسف الشديد تلك الإعلانات والفضائيات تخضع فى المقام الأول لقوانين ولوائح هيئة الاستثمار.

حماية المستهلك على خط المواجهة

وأخيرا، فعلى جهاز حماية المستهلك ، بإنشاء المرصد الإعلامى لجهاز حماية المستهلك الذى يتولى رصد ومراقبة الإعلانات المضللة والخادعة على مدار الـ٢٤ ساعة على جميع القنوات الفضائية ومن ثم تحويل المخالفات للنيابة لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد القنوات والشركات المعلنة بعد الاستعلام من وزارة الصحة.

وقد رصد الجهاز - كما يقول الدكتور عز العرب- إعلانات مضللة تبث على شاشات قنوات فضائية للترويج لمنتجات طبية بأدعاء قدرتها على علاج عدد من الأمراض على خلاف الحقيقة، وقام بمخاطبة وزارة الصحة للإفادة عما إذا كانت المنتجات المعلن عنها مسجلة بالوزارة وحاصلة على ترخيص من عدمه، وكانت المفاجأة أن الصحة أكدت أن المنتجات (أدوية بشرية ومستحضرات تجميل) غير مسموح بتسجيلها ولا بأغراضها العلاجية المعلن عنها، وقد تمت إحالة عدة قنوات للنيابة العامة، لقيامها ببث إعلانات على شاشاتها عن منتجات بأدعاء قدرتها على علاج الضعف الجنسى لدى الرجال و ليس لها أية آثار جانبية، أضف إلى ذلك ، منتجات التخسيس ، وأخرى لعلاج الصلع، وكريمات أعشاب لعلاج آلام العضلات والمفاصل، بأدعاء أن هذه المنتجات تحتوى على الخصائص العلاجية المعلن عنها، إلى جانب أجهزة لإزالة الدهون، والترهلات، والسيلوليوت، وأخرى لعلاج الآم الظهر أوالرقبة والكتفين، وأجهزة الدواتى بأدعاء قدرتها على علاج الدواتى بالذبذبات.

وخشونة الركبة ، وأقراص لعلاج الضعف الجنسى ، ومنتجات لتفتيح البشرة

حلول عاجلة

الحلول كما يراها د. عز العرب- تكمن فى ضرورة التعاون الوثيق بين وزارات الصحة والداخلية والاستثمار ومنظمات المجتمع المدنى للقضاء على هذه الظاهرة، و تفعيل إدارة التفتيش الصيدلى (يوجد بها حاليا ١٥٠ صيدلى معظمهم من الأبناء مسئولين عن التفتيش على ٦٣ ألف صيدلية فى مصر وأكثر من ٤ آلاف مصنع أدوية)، وبدون حوافز مميزة أو حماية كافية!، وغلق مخازن الأدوية المخالفة للنظام والتفتيش الدورى عليها، وسرعة تطهير سوق الدواء من الأدوية منتهية الصلاحية، ووضع حلول جذرية لمشكلة المرتجعات بين الصيدليات وشركات الأدوية، وزيادة الوعى لدى المواطنين عن خطورة هذه الظاهرة وأثرها السيئ، على صحة الإنسان ، وعدم شراء أى دواء إلا من الصيدليات. وهى الجهة الوحيدة المنوط بها قانونا تداول الأدوية مع عمل برامج لتوضيح كيفية التفريق بين الدواء الأصلى و المغشوش من شكل العلب والدواء ، وغلق أى منشأة مغلقة أو أماكن التجميل أو صالات الجيم الرياضية حيث يتم فيها تداول الأدوية مع وجوب عقوبة الحبس وتشديد الغرامة المالية للقائمين عليها، وعدم الإعلان عن أى منتج صحى فى أى وسيلة إعلامية مقروءة أو مسموعة إلا بعد الموافقة النظامية من الإدارة المركزية للصيدلة وتغيير العقوبة للمخالفين لتشمل الحبس وتغليظ العقوبة المالية حيث إن العقوبة الحالية لاتزيد على ٥٠ ألف جنيه كأقصى غرامة مالية، والتخلص الآمن من الأدوية والمستحضرات الطبية لضمان عدم تدويرها من مصنعى الصبير، وكذلك التخلص من الأدوية المكهنة وذلك بتفكيكها كاملا ووضع الشروط الطبانية فى ذلك لضمان عدم وصولها لعصابات غش الأدوية، وإنشاء هيئة الغذاء والدواء المصرية على غرار الهيئات الأمريكية والسعودية لدعم صناعة الدواء المصرى وتوفيره محليا وللتصدير وبأسعار مناسبة كما كانا فى الستينيات من القرن الماضى وتنقية هذا الملف الخطير مما أصابه فى الفترة الأخيرة وأثر سلبا على صحة المصريين.

مخاطر غش الدواء

تأتى مخاطر الأدوية المغشوشة - كما يقول الدكتور إبراهيم عبد النبى رئيس وحدة مناظير الجهاز الهضمى والكبد بكلية طب عين شمس- من أنها قد تكلف المريض حياته فى بعض الأحيان، كالمضادات الحيوية غالية الثمن، والتى تستخدم فى حالات الالتهابات الصديدية الشديدة، كما أن بعض أنواع الحقن، تؤدى لإصابة المريض بحمضة تسممية إذا كانت مغشوشة، أضف إلى ذلك الحقن المستخدمة فى علاج فيروسات الكبد C،B ، والتى يصل ثمن الحقنه منها إلى ألف جنيه للسنتورية، و٤٠٠ جنيه المحلي، وكذلك أدوية المناعة، وقد أصبحت هذه الأدوية هدفا لمافيا الغش الدوائى ،لارتفاع سعرها، وبالتالى يحققون من ورائها أرباحا خيالية.

التطير أيضا فى الدواء المغشوش، هو تحول مركبات المستحضر الدوائى إلى مركبات سامة بسبب سوء التخزين، أو انتهاء تاريخ الصلاحية، ولا شك أن أى مستحضر دوائى مغشوش يكون أقل تأثيرا، أو عديم الفعالية، وقد يحدث فشلا فى علاج المريض، يترتب عليه تعرضه لمخاطر صحية، فإذا تعاطى المريض مضادا حيويا مغشوشا مثلا- وكان مصابا بالتهاب رئوى، ستكون النتيجة الحتمية له هى الوفاة متأثرا بالالتهاب، كذلك أدوية علاج ضغط الدم المرتفع، والتى إذا تعاطاها المريض لتخفيض الضغط، وكانت مغشوشة، فإنها ستؤدى إلى مضاعفات خطيرة قد تؤدى إلى وفاته ، وقد تصيبه بالشلل، أو نزيف فى المخ !!

ويتصح د. عبد النبى، بالتعامل مع الصيدليات الكبرى، والشهيرة، حيث تكون أكثر حرصا على شراء الدواء، من مصادر موثوق بها، أضف إلى ذلك التزام المستشفيات الكبرى، والجامعية، بشراء الأدوية عبر مناقصات، مما يضمن حصولها على الدواء من مصادره ، وهو ما ينفى عنها شبهة التعامل مع الدواء المغشوش، بعكس مستشفيات بير السلم، ومخلفى الصيدليات المنتشرة فى العشوائيات، والمناطق الريفية، والتى تسعى وراء الربح السريع، ولا تهتم كثيرا بفعالية الدواء من عدمه، الأمر الذى يستلزم تكثيف الرقابة، لمواجهة مافيا غش الدواء.

١٠٠٠ مخزن مرخص لبيع المستلزمات الطبية يتاجر أصحابها فى الدواء بالمخالفة للقانون